DIVISION LINGUISTIQUE

Section arabe de traduction

COPIE D'ARCHIVES

Prière de retourner
au bureau E 4123



E/CN.4/1983/32/Add.5

17 March 1983

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي
والاجتماعي

لجنة حقوق الانسان
الدورة التاسعة والثلاثون
البند ١٣ من جدول الأعمال

مسألة اتفاقية حقوق الطفل

حماية حقوق الأطفال والآباء في حالة انتزاع الأطفال أو احتجازهم

تقرير الأمين العام

إضافة

موجز الاجابات الواردة من الحكومات بموجب
قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٩/١٩٨٢ (١)

الصفحة

٢ بربادوس
٣ السودان

(١) النصوص الكاملة للمكاتبات الواردة متاحة للاطلاع عليها في ملفات الأمانة العامة
للأمم المتحدة •

[الأصل : بالانكليزية]

[١٩ كانون الثاني / يناير ١٩٨٣]

بربادوس

تعلن حكومة بربادوس أن قيام أحد الأبوين باحتجاز الأطفال أو انتزاعهم أو اختطافهم من بلد ما دون اعتبار لوجود حكم قضائي بالوصاية يحد و مشكلة متفاقمة في بربادوس .

وقد نوقشت هذه المسألة في عدة اجتماعات لوزراء العدل في الكومنولث منذ عام ١٩٧٧ ويبدل أعضاء الكومنولث محاولة لوضع اتفاقية على غرار اتفاقية لاهاي .

وسيكون الهدف العام لهذه الاتفاقية هو الاعتراف بأحكام الوصاية الصادرة داخل بلدان الكومنولث وتطبيقها فيها وضمان ألا يتم تغيير أو تعديل في حكم الوصاية الا في بلد اقامة الطفل . ولكن هناك اتفاق آراء عاما على أنه يجب لتخفيف حدة هذه المشكلة أن يوجد (أ) اتفاق حكومي دولي و (ب) تغييرات تشريعية لاحقة .

وقد سبق أن نفذت الحكومة بعض التغييرات التشريعية الأولية . ويمكن بمقتضى قانون الأسرة لعام ١٩٨١ تسجيل أحكام الوصاية الأجنبية والاعتراف بها . وقيد حق المحكمة في بربادوس في ممارسة ولايتها في المسألة (أ) ما لم يوافق كل شخص له حقوق في الحكم الأصلي على التناضى أو (ب) ما لم تكن مصلحة الطفل ستضار نتيجة عدم اتخاذ اجراء . وهناك أيضا نص على احالة أحكام الوصاية الصادرة في بربادوس الى البلدان الأخرى .

وسيكفل ادراج حقوق الطفل في حالات الانتزاع غير المرخص بها ضمن مشروع اتفاقية حقوق الطفل أن تصبح البلدان أكثر وعيا بحجم ونطاق المشكلة كما سيصون حق الطفل في الوجود في بيئة مستقرة وآمنة .

[الأصل : بالانكليزية]

[٣ آذار / مارس ١٩٨٣]

السودان

تعلن الحكومة أنها تعيد تأييدا كاملا قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٢ / ٣٩٠ وعلى الرغم من ندرة حالات احتجاز الأطفال أو انتزاعهم على مستوى دولي بسبب متانة الروابط الاجتماعية والأسرية في السودان ، الا أنه يرحب بالتعاون الدولي وتبادل الخبرة في مجال حقوق الطفل .

وينص الدستور والقوانين التشريعية الأخرى بوضوح على أهمية توافر القيم الأخلاقية والروحية والفكرية والمادية والاجتماعية لتطور الطفل .